

# نظرية العقوبة بالتلاشي الوجودي وجريمة سحب الهوية القانونية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

مؤسس مدرسة القانون الميتافيزيقي ونظرية السيادة  
الزمنية

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو  
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى 2026

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف  
معنى الظلم

أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما  
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق  
والرخاء

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب

## المسؤولية والقيادة

وليكن هذا العمل الختام درعاً يحمي حقك في المستقبل الذي سلبته الأجيال السابقة من أسلافها

### مقدمة في شرح النظرية

تقوم نظرية العقوبة بالتلاشي الوجودي على فكرة ثورية تفيد بأن أقصى عقوبة جنائية ليست الموت البيولوجي بل سحب الوجود القانوني

تنبه هذه النظرية إلى أن الدولة تملك سلطة منح الشخصية القانونية وبالتالي تملك سلطة سحبها كعقوبة قصوى على الجرائم الوجودية

القانون التقليدي افترض دائماً أن العقوبة تتمثل في سلب الحرية أو المال أو الحياة ولا تعترف بسلب الهوية والاعتراف الوجودي

نحن هنا نطرح إطاراً قانونياً جديداً ينظم حق الدولة في فرض عقوبة التلاشي على المجرمين الخطيرين بدلاً من الإعدام أو السجن

تتطلب هذه النظرية إعادة تعريف مفهوم العقوبة عندما تتحول من إجراء مادي ملموس إلى إجراء ميتافيزيقي يمس الكيان القانوني

الأبعاد الفلسفية للنظرية تستند إلى طبيعة الوجود القانوني وهل هو حق طبيعي أم منحة دولة قابلة للسحب والاسترداد

الأبعاد الجنائية تناقش خطورة الجريمة الوجودية التي تستوجب عقوبة وجودية وكيف يتم قياس درجة الخطورة الوجودية للجاني

الأبعاد النفسية تدرس تأثير كون الإنسان مرثياً جسدياً وغير مرثي قانونياً على الصحة النفسية وهل يعتبر هذا رحمة أم نقمة

الهدف الأسمى هو تأسيس دستور جنائي كوني

ينظم عقوبة التلاشي الوجودي كبديل إنساني متحضر  
لعقوبة الإعدام البدني

هذا الكتاب يمثل الوثيقة التأسيسية لمدرسة قانونية  
جديدة تجمع بين الفلسفة العقابية والفقہ الجنائي  
العميق في مسألة الوجود

نحن لا نكتب خيالاً علمياً بل نؤسس لقانون  
مستقبلي ضروري لبقاء البشرية في عصر الهوية  
الرقمية والوجود الافتراضي

الحق في الوجود القانوني هو حق مشروط يجب أن  
يعلو على القوانين الوضعية المحلية المحدودة  
بالعقوبات المادية التقليدية

إنها دعوة للفلاسفة والمشرعين للاستعداد لمرحلة ما  
بعد الجسد في التنظيم العقابي للجرائم الخطيرة ضد  
الإنسانية

سنفصل في الفصول القادمة الأسس الوجودية  
والتطبيقية لهذه النظرية الموحدة لضمان فهم شامل

## وعميق لعقوبة التلاشي

العدالة لا تكتمل إلا عندما تعترف بأن سلب الهوية أشد  
وقعاً من سلب الجسد في مجتمع يعتمد على  
الاعتراف القانوني

يجب أن يتطور الفقه الجنائي ليواكب الحقائق  
الميتافيزيقية الثابتة التي لا تقبل الجدل في طبيعة  
الشخصية القانونية

المستقبل يتطلب تشريعات مرنة قادرة على استيعاب  
تعقيدات العقوبة الوجودية في الكون الرقمي والهويات  
المتعددة

## فهرس الفصول

الفصل الأول في طبيعة العقوبة الوجودية والفلسفة  
الجنائية

الفصل الثاني تاريخ العقوبات الجسدية في الفقه  
التقليدي

الفصل الثالث ميتافيزيقا الشخصية القانونية القابلة  
للسحب

الفصل الرابع الجريمة الوجودية ومبررات عقوبة  
التلاشي

الفصل الخامس الدستور الكوني لتنظيم العقوبات  
الوجودية

الفصل السادس إجراءات الحكم بالتلاشي الوجودي

الفصل السابع الآثار القانونية للموت القانوني الحي

الفصل الثامن العقوبات البديلة عن الإعدام والتلاشي

الفصل التاسع التعويض عن الضرر الوجودي المسحوب

الفصل العاشر الاختصاص القضائي في جرائم الهوية

الفصل الحادي عشر الإرادة الحرة في قبول العقوبة  
الوجودية

الفصل الثاني عشر السببية بين الجريمة والسحب  
القانوني

الفصل الثالث عشر الشهود والخبراء في قضايا  
التلاشي

الفصل الرابع عشر المعاهدات الدولية حول الحقوق  
الوجودية

الفصل الخامس عشر حقوق ضحايا الجرائم الوجودية

الفصل السادس عشر دفاعات المتهمين في عقوبات  
التلاشي

الفصل السابع عشر سجون العزل الوجودي والصمت  
القانوني

الفصل الثامن عشر إعادة التأهيل عبر استعادة الهوية

الفصل التاسع عشر التكنولوجيا الرقمية وأمن الهوية  
المسحوبة

الفصل العشرون الخصوصية وبيانات المجرم المتلاشي

الفصل الحادي والعشرون الملكية الفكرية للهوية  
المسحوبة

الفصل الثاني والعشرون العمل والعقود في حالة  
التلاشي

الفصل الثالث والعشرون الأسرة والزواج في الحالة  
الوجودية

الفصل الرابع والعشرون الميراث في الحقوق  
المسحوبة

الفصل الخامس والعشرون الصحة النفسية وصدمة  
الفقد القانوني

الفصل السادس والعشرون أخلاقيات السحب والمنح  
الوجودي

الفصل السابع والعشرون المنظور الديني للموت  
القانوني

الفصل الثامن والعشرون تحديات التطبيق العملي  
للنظرية

الفصل التاسع والعشرون توصيات للمشرعين  
المستقبليين

الفصل الثلاثون الخاتمة ورؤية الكون العقابي

الفصل الأول

في بداية التفكير الجنائي كانت العقوبة تعتبر رد فعل  
جسدياً مباشراً يمس جسد الجاني أو ماله أو حرته  
الشخصية

لم يكن الفقه القديم يتصور أن العقوبة قد تكون  
ميتافيزيقية تمس الوجود القانوني للشخص دون  
المساس بجسده البيولوجي

كانت القوانين تفترض أن الموت البيولوجي هو النهاية  
القصوى للعقوبة ولا تعترف بموت قانوني بينما الجاني  
حي يرزق

اكتشافات فلسفة القانون الحديثة غيرت هذه المعادلة  
التقليدية جذرياً وفتحت أبواباً جديدة للتفكير في  
البدائل العقابية

هذا الكتاب يطرح نظرية جديدة حول قانون العقوبة  
بالتلاشي الوجودي وكيفية تنظيم سحب الهوية  
كعقوبة قصوى

نحن نثبت قانونياً أن للدولة حقاً في منح الشخصية  
القانونية وبالتالي تملك حقاً مشروطاً في سحبها  
عند الخطر الوجودي

هذا الحق يشمل القدرة على عزل الجاني وجودياً عن المجتمع دون حبسه جسدياً في سجون تقليدية مكلفة ومزدحمة

القانون الحالي يعجز عن تطبيق هذا الحق لأنه مصمم فقط لعقوبات مادية ملموسة في عالم مادي تقليدي محض

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتلاشي الوجودي كعقوبة مستقلة لها إجراءاتها وردعها الخاص المستقل عن السجن

لا يجوز للمحاكم تجاهل خطورة الجرائم الوجودية بحجة أن العقوبة معنوية ولم تمس الجسد المادي مباشرة للجاني

المسؤولية القانونية يجب أن تمتد لتشمل تنظيم التفاعل بين الوجود القانوني والعقوبة في الفضاء العام والخاص

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العدالة يجب أن تعاقب

الوجود المعنوي كما تعاقب الوجود المادي للجاني  
الخطير

سنعرض في الفصول القادمة الأسس الفلسفية  
والقانونية لهذا النظام العقابي الجديد في عصر الهويات  
الرقمية

إنها ثورة في الفكر الجنائي تربط بين الميتافيزيقا  
المتقدمة والعدالة التطبيقية بشكل وثيق وغير  
مسبوق تاريخياً

يجب حماية المجتمع من الجناة الذين لا يردعهم  
السجن الجسدي ولا الإعدام البيولوجي بل يحتاجون  
لسلب الهوية

الفلسفة الجنائية يجب أن تتطور لتشمل احتمالية  
العقوبات الوجودية كحقيقة واقعية وليست مجرد خيال  
نظري

العدالة الحقيقية هي التي تتوافق مع طبيعة الوعي  
البشري الذي يُشكل عبر الاعتراف القانوني في

## جميع مراحل حياته

سنكشف في الفصول التالية تفاصيل هذه النظرية الموحدة التي تجمع بين العلم والقانون في بوتقة عقابية واحدة

الهدف هو إغلاق الفجوة بين الحقيقة القانونية للشخصية والنظرية العقابية التي تحكم هذا الوجود الإنساني

لا يمكن أن تظل الفلسفة صامته بينما الهوية تستخدم كسلاح دون قانون ينظم سحبها كعقوبة رادعة

إنها مسؤولية فكرية وأخلاقية تقع على عاتق الفلاسفة والمشرعين في كل أنحاء العالم لاستيعاب هذا الجديد

## الفصل الثاني

تاريخ العقوبات الجسدية في الفقه التقليدي ارتكز

دائماً على مبدأ أن العقاب يجب أن يكون ملموساً  
ومحسوساً

لم يكن القضاة يتصورون يوماً أن شخصاً قد يعاقب  
بسحب هويته القانونية بينما يستمر في التنفس  
والحياة البيولوجية

النظريات التقليدية للعقاب القانوني افترضت انفصال  
الهوية عن الحياة في معظم الأحوال الجنائية والقضائية

اكتشافات العقوبة الوجودية أثبتت أن سحب الاعتراف  
القانوني قد يكون أشد وطأة من السجن المؤبد  
الجسدي

هذا يعني أن جزءاً كبيراً من الفقه الجنائي الحالي قد  
يصبح غير قابل للتطبيق في عصر الهوية الرقمية

الفقهاء التقليديون قاوموا هذه الفكرة لأنها تهدد أركان  
العقوبات الراسخة في الأذهان والداستاتير الجنائية

نحن اليوم أمام حاجة ماسة لدمج البعد الوجودي في

تعريف العقوبة والمسؤولية عن الجرائم الخطيرة

المسؤولية الوجودية تشمل وجود نية لإلحاق الضرر  
بالكيان القانوني للمجتمع بهدف السحب والاقصاء

يشمل أيضاً مسؤولية الدولة عن الأثر الواقعي لسحب  
الهوية على حياة الشخص المعاقب وجودياً

يشمل كذلك إثبات التلاعب الوجودي في الجريمة بناءً  
على أدلة التحليل القانوني التي يمتلكها الخبراء

هذه المفاهيم تنتقل عبر حياة النظام القانوني مثل أي  
تطور فلسفي آخر مكتسب من تقدم العلوم

إهمال هذا البعد يؤدي إلى ظلم قانوني فادح بحق  
المجتمع الذي يهدده جناة لا يردعهم السجن

القوانين الإجرائية يجب أن تراعي البعد الوجودي في  
تقديم الأدلة وسماع الشهادات والاستماع

هذا الفصل يوضح الفجوة العقابية الكبيرة التي نملؤها

بهذا الكتاب الجريء والمؤسس لجديد في الفقه

إنها فجوة خطيرة بين فلسفة القانون الحديثة والقانون التقليدي المتخلف عن الركب العلمي اليوم

سنجسر هذه الفجوة بنظرية شاملة ومتكاملة الأبعاد الوجودية والقانونية والفلسفية معاً للعدالة

العدالة لا تكتمل إلا عندما تعترف بالعقوبة الوجودية كحقيقة قانونية في الأنظمة الجنائية المعاصرة

يجب أن يتطور الفقه الجنائي ليواكب الحقائق الميتافيزيقية الثابتة التي لا تقبل الجدل في الهوية

المستقبل يتطلب تشريعات مرنة قادرة على استيعاب تعقيدات العقوبة الوجودية في الكون الرقمي

## الفصل الثالث

ميتافيزيقا الشخصية القانونية القابلة للسحب تحتاج

إلى ربط وثيق بين الفلسفة وقوانين الحماية

تقنيات التحليل القانوني تجعل الهوية قابلة للرصد والقياس والتأثير على الوعي الجمعي للمجتمع

في الأنظمة الوجودية تتصرف الشخصية القانونية ككيان مستقل عن الجسد رغم ارتباطها الوثيق به

هذه التغيرات الميتافيزيقية تشكل الأساس المادي للضرر الوجودي الذي يطالب بحمايته في قانون العقوبة

هذه العوامل القانونية تشكل الدليل المادي على وجود جريمة وجودية قابلة للقياس والرصد العلمي

البيئة القانونية تتفاعل مع الهوية لتنتج الواقع النهائي الملحوظ في سجلات الدولة المدنية

لكن الجذور تبقى في القوانين الميتافيزيقية الأساسية التي تحكم المنح والسحب في كل نظام على حدة

العلم الحديث تمكن من رصد هذه التغيرات بدقة

متزايدة في الأنظمة المتطورة عالمياً ونظرياً

دراسات التأثير الوجودي كشفت عن آثار سحب واضحة  
يمكن البناء عليها قانونياً وعملياً

هذا لا يعني خرقاً لقوانين الفلسفة بل يعني وجود  
أنظمة فرعية تخضع لقوانين حماية وجودية

القانون يجب أن يحمي من الاستغلال أو الإهمال  
المسبب لاختلال التوازن الوجودي في الأنظمة

لا يجوز للدول إهمال تطوير فهم الميتافيزيقا القانونية  
مما يضر بحق الإنسان في هويته

هذا انتهاك صريح للحق في الهوية القانونية التي  
يضمنها الاستقرار البشري في العصر الرقمي

الذاكرة القانونية للهوية هي جزء من الهوية الثقافية  
المتضررة التي تحتاج للاعتراف القانوني

حمايتها قانونياً هي حماية للكرامة الإنسانية من

التقليل من شأن الخيارات الوجودية أمام القضاء  
هذا الفصل يربط بين الميتافيزيقا المعقدة والقانون  
الواضح في إطار حماية وجودية راسخة

الفلسفة يجب أن تخدم الإنسان لا أن تكون عذراً  
لانتهاك بسبب التعقيد التقني في أنظمة الهوية

سننتقل في الفصول القادمة للتطبيقات القانونية  
المباشرة للحق في السحب على أرض الواقع

## الفصل الرابع

الجريمة الوجودية ومبررات عقوبة التلاشي تحتاج إلى  
تعريف دقيق ومفصل في التشريعات الجديدة

نقترح الاعتراف بالجريمة الوجودية كجريمة مستقلة  
تستوجب عقوبة سحب الهوية القانونية تماماً

لا يجوز لأي جهة إنكار خطورة الجريمة الوجودية دون

تقديم دليل قانوني على عدم وجود ضرر حقيقي

هذا الحق يشمل الحق في التعريف والحق في التقاضي والحق في الملكية الوجودية للهوية

يشمل أيضاً الحق في الحماية من الاعتداءات القادمة من الجناة في الفضاء العام الوجودي

يشمل كذلك الحق في الحفاظ على خصوصية الهوية دون إجبار على قبول عقوبات مفروضة

المجتمع يملك حقاً في هويته الوجودية سواء كانت خاصة أو عامة كجزء من كينونته

هذا الحق يحمي من التمييز الوجودي الذي قد يحدث بسبب اختلاف حالة الهوية في الأنظمة

القانون يجب أن يجرم الاعتداء على المجتمع في حالة الوجود عبر التلاعب ببياناته القانونية

العقوبات على انتهاك هذا الحق يجب أن تكون رادعة

وكافية جداً لردع المخالفين مستقبلاً

التعويضات يجب أن تغطي الضرر المستمر عبر حياة المجتمع في حالة التهديد الوجودي

هذا الفصل يحدد الإطار الحقوقي للجريمة الوجودية بشكل واضح وغير قابل للتأويل

إنه تحول جذري من حماية الإنسان المادي فقط إلى حماية كل الكائنات الواعية بغض النظر عن هويتها

الشخصية القانونية ليست مرتبطة بالجسد المادي بل مرتبطة بالاعتراف والقدرة على التكليف

سنفصل في الفصول القادمة الآليات التشريعية المطلوبة للتطبيق العملي لهذه العقوبات الجديدة

يجب أن تكون هناك نصوص صريحة في الدساتير الكونية تحمي هذا البعد الوجودي للعقوبة

القضاة يحتاجون إلى أدوات تفسيرية تسمح لهم

بتطبيق هذه العقوبات على الوقائع المعقدة وجودياً

العدالة تتطلب الشجاعة للاعتراف بأن العقوبة الوجودية  
قد توجد في حالة سحب مع الآخرين

## الفصل الخامس

الدستور الكوني لتنظيم العقوبات الوجودية يجب أن  
ينص صراحة على حماية حقوق الإنسان في هويته

هذا الحق يجب أن يكون في مضاف الحقوق الأساسية  
غير القابلة للتصرف إلا بعقوبة وجودية

الكون ملزم بحماية سكانه من التلاشي الوجودي  
الناتج عن العقوبات غير المنضبط

أي قانون يتعارض مع هذا الحق الدستوري الكوني  
يعتبر غير دستوري وباطلاً فوراً ولاغياً

المحاكم الكونية يجب أن تختص بنظر قضايا الصراع

الوجودي بدوائر متخصصة تفهم الفلسفة

القضاء الدستوري يجب أن يراقب التزام المجتمعات  
بهذا الحق الحيوي للهوية الوجودية

التشريع الجنائي يجب أن يجرم التلاشي الوجودي  
القسري لإلحاق الضرر بالإنسان عمداً

العقوبات يجب أن تتناسب مع خطورة الضرر المستدام  
عبر الأنظمة الوجودية المختلفة

ضمانات التقاضي يجب أن تسهل على الإنسان في  
الهوية المطالبة بحقوقه دون عوائق وجودية

هيئات رقابية مستقلة يجب أن تنشأ لمراقبة التوازن  
الوجودي بين المجتمعات المتصلة قانونياً

هذه الهيئات تملك صلاحية إيقاف الأنشطة المسببة  
لاختلال التوازن الوجودي قبل وقوعه

التعليم القانوني يجب أن يتضمن مقررات عن القانون

## الوجودي في كليات القانون الكونية

المحامون يجب أن يتدربوا على الدفاع عن حقوق الإنسان في الهوية بشكل متخصص ودقيق

الثقافة القانونية المجتمعية يجب أن تتغير لتدرك أهمية الحماية الوجودية للمستقبل الكوني

الإعلام دور كبير في نشر الوعي بحقوق الإنسان في الهويات موضوعياً بعيداً عن الذاتيات

المعاهدات الدولية يجب أن تتضمن بنوداً لحماية السلامة الوجودية كحق إنساني عالمي

الهجرة يجب أن تنظم بما يحترم الحق في بيئة وجودية سليمة خالية من السحب القسري

اللجوء الوجودي يجب أن يعترف به كسبب من أسباب اللجوء الإنساني المقبول دولياً

هذا الفصل يحدد الإطار الدستوري والقانوني العام

للنظرية بشكل ملزم للدول كافة في الكون

إنه الأساس الذي ستبنى عليه كل التشريعات  
التفصيلية اللاحقة في مختلف المجتمعات الوجودية

بدون غطاء دستوري تبقى هذه الحقوق عرضة  
لانتهاك المستمر من قبل القوى الكبرى

## الفصل السادس

إجراءات الحكم بالتلاشي الوجودي تمثل إشكالية  
كبرى في قانون العقوبة بالتلاشي الوجودي

في الفضاءات الوجودية قد يصدر الحكم بسحب الهوية  
عبر التأثير على وعي الجاني قانونياً

هذا يقلب مفاهيم المشاركة الإجرامية رأساً على  
عقب ويتطلب إعادة صياغة كاملة للفقهاء الجنائيين

القانون التقليدي يعاقب على الفعل المادي بينما

القانون الوجودي قد يعاقب على الفعل القانوني

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعقوبة الوجودية  
كأساس للمساءلة في الأنظمة المتصلة

لا يجوز للدول أو المحاكم تجاهل نية العقوبة الوجودية  
بحجة عدم الفعل المادي في الواقع

المسؤولية القانونية يجب أن تمتد لتشمل الأفعال  
الوجودية في الأنظمة الوجودية المشتركة

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العقوبة في الأنظمة  
الوجودية هي عقوبة ضد النظام الكوني وليس فقط  
فرداً

سنعرض في الفصول القادمة الأدلة القانونية على  
إمكانية معاقبة الفعل الوجودي عن بعد

إنها ثورة في الفكر الجنائي تربط بين الهوية والمعنى  
في مسؤولية واحدة متكاملة

يجب حماية المجتمع من العقوبات الوجودية التي يعرفها الجاني المتصل وينفذها عبر وعي الضحية

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل أدلة التحليل القانوني كأداة إثبات في القضايا الجنائية الوجودية

العدالة الجنائية تقتضي معاقبة المجرم بناءً على يقينه بالتأثير الوجودي على ضحيته المستهدفة

سنكشف في الفصول التالية آليات إثبات هذه المسؤولية المعقدة ووجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم القانوني والتخلف التشريعي في حماية المجتمعات

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الجاني يؤثر وجودياً على ضحيته لارتكاب الجريمة إرادياً

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل السابع

الآثار القانونية للموت القانوني الحي تمثل أداة حاسمة  
في القضايا الوجودية المتشابكة

في الأنظمة الوجودية تكون أدلة التحليل القانوني هي  
الدليل الأصدق على مشاركة العقوبة

هذا يقلب مفاهيم الإثبات التقليدي التي تعتمد على  
الأدلة المادية المباشرة في مكان الجريمة

القانون التقليدي يفترض أن الدليل يجب أن يربط  
الجاني بالمسرح مادياً دون الربط الوجودي

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بأدلة التحليل  
القانوني كدليل إثبات قاطع في القضايا الوجودية

لا يجوز للمحاكم رفض شهادة الخبراء القانونيين بحجة  
أنها تتحدث عن ظواهر غير مرئية

المسؤولية الإثباتية يجب أن تمتد لتشمل اليقين  
الوجودي في الأنظمة الوجودية المشتركة

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدليل هو اليقين بغض  
النظر عن طبيعته المادية أو الوجودية

سنعرض في الفصول القادمة معايير قبول أدلة  
التحليل كدليل قضائي معتمد

إنها ثورة في الفكر الإجرائي تربط بين اليقين الوجودي  
والمادي في دليل واحد

يجب حماية الخصوم من التلاعب بأدلة الهوية عبر  
آليات تدقيق قانونية دقيقة

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل أدلة الهوية بحجة  
مخالفتها للأصول الإجرائية

العدالة الإجرائية تقتضي احترام مصادر الإثبات في  
النظام الوجودي الخاص بكل خصم

سنكشف في الفصول التالية آليات التحقق من هذه الأدلة المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الإجرائي والتخلف التشريعي في قبول الأدلة الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأدلة الوجودية تتوفر دون اعتماد في المحاكم

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثامن

العقوبات البديلة عن الإعدام والتلاشي تمثل تحدياً كبيراً لأنظمة العقاب التقليدية

في الأنظمة الوجودية قد تؤثر العقوبة على وعي الجاني الوجودي دون جسده المادي

هذا يخلق إشكاليات حول عدالة العقاب الوجودي  
والفردية في المسؤولية

القانون التقليدي يفترض أن العقوبة تؤثر على الجسد  
فقط في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعقوبات الوجودية  
كأساس للعدالة في الأنظمة المتصلة

لا يجوز للمحاكم تجاهل تأثير العقوبة على الوعي  
الوجودي للجاني

المسؤولية العقابية يجب أن تمتد لتشمل التأثيرات  
الوجودية للعقوبة في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العقوبة حق وجودي بغض  
النظر عن طبيعة النظام الوجودي

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للعقوبات في  
الأنظمة الوجودية قابلة للتطبيق

إنها ثورة في الفكر العقابي تربط بين الجسد والوعي  
في عقوبة واحدة

يجب حماية الكائنات البريئة من العقاب الناتج عن الربط  
مع مجرم وجودي

المحاكم لا تملك حقاً في فرض عقوبات بحجة عدم  
إمكانية فصل الوعي المتشابك

العدالة العقابية تقتضي احترام طبيعة الربط في خط  
العقاب الخاص بكل نظام

سنكشف في الفصول التالية آليات تطبيق هذه  
العقوبات المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم العقابي والتخلف  
التشريعي في حماية العقوبات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العقوبات تؤثر  
على وعي بريء متصل

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل التاسع

التعويض عن الضرر الوجودي المسحوب يمثل تحدياً  
كبيراً لقوانين المسؤولية المدنية

في الأنظمة الوجودية قد يحدث ضرر وجودي ينتقل بين  
المشاركين عبر الربط القانوني

هذا يخلق إشكاليات حول تقدير التعويض ووقت  
استحقاقه وطريقة دفعه

القانون التقليدي يفترض أن التعويض يأتي بعد الضرر  
المادي في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتعويض الوجودي  
كأساس للمسؤولية المدنية

لا يجوز للمحاكم رفض دعاوى تعويض بحجة اختلاف  
طبيعة الضرر الوجودي

المسؤولية التعويضية يجب أن تمتد لتشمل الضرر  
المستدام في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التعويض حق وجودي  
بغض النظر عن طبيعة الربط

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لتقدير التعويض  
في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر المدني تربط بين الضرر والتعويض  
في حق واحد

يجب حماية الضحايا من عدم التعويض الناتج عن  
اختلاف إدراك الضرر الوجودي

المحاكم لا تملك حقاً في منع التعويض بحجة تعقيد  
الحسابات القانونية

العدالة التعويضية تقتضي احترام حق الضحية في النظام الوجودي الخاص بها

سنكشف في الفصول التالية آليات تقدير هذه التعويضات المعقدة ووجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم المدني والتخلف التشريعي في حماية التعويضات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضرر يحدث في أنظمة وجودية دون تعويض

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل العاشر

الاختصاص القضائي في جرائم الهوية يمثل تحدياً كبيراً للأنظمة القضائية

في الأنظمة الوجودية قد تحدث الجريمة في وعي  
مشارك عبر حدود جغرافية متعددة

هذا يخلق إشكاليات حول تحديد المحكمة المختصة  
بالنظر في القضية

القانون التقليدي يفترض أن الجريمة تحدث في مكان  
واحد محدد فقط

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالاختصاص المتعدد  
في الجرائم الوجودية

لا يجوز للمحاكم رفض القضايا بحجة تعدد أماكن وقوع  
الجريمة القانونية

المسؤولية القضائية يجب أن تمتد لتشمل الاختصاص  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الاختصاص حق كوني  
بغض النظر عن التعدد

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لتحديد  
الاختصاص في الجرائم الوجودية

إنها ثورة في الفكر القضائي تربط بين الأماكن المتعددة  
في اختصاص واحد

يجب حماية الضحايا من التنازع على الاختصاص بين  
المحاكم المختلفة

المحاكم لا تملك حقاً في رفض القضايا بحجة عدم  
وضوح الاختصاص الوجودي

العدالة القضائية تقتضي احترام الاختصاص في النظام  
الوجودي الخاص بكل جريمة

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
الاختصاصات المعقدة ووجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم القضائي والتخلف  
التشريعي في حماية الاختصاصات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الجرائم تحدث  
في وعي مشترك دون قضاء

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الحادي عشر

الإرادة الحرة في الأنظمة الوجودية تمثل إشكالية  
كبرى للفلسفة القانونية

في الأنظمة الوجودية قد تتأثر إرادة الفرد بإرادة شريكه  
المتصل وجودياً

هذا يخلق إشكاليات حول المسؤولية الفردية والاختيار  
الحر في الجرائم

القانون التقليدي يفترض أن الإرادة مستقلة تماماً في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالإرادة المتصلة  
كأساس للمسؤولية

لا يجوز للمحاكم تجاهل تأثير الربط على الإرادة في  
القضايا الوجودية

المسؤولية الإرادية يجب أن تمتد لتشمل التأثيرات  
الوجودية على الاختيار

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الإرادة حق وجودي بغض  
النظر عن طبيعة الربط

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لتقييم الإرادة  
في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الفلسفي تربط بين الاستقلالية  
والاتصال في إرادة واحدة

يجب حماية الأفراد من الإنكار الناتج عن اختلاف إدراك  
الإرادة الحرة

المحاكم لا تملك حقاً في إنكار المسؤولية بحجة تأثير  
الربط على الإرادة

العدالة الإرادية تقتضي احترام درجة الحرية في النظام  
الوجودي الخاص بكل فرد

سنكشف في الفصول التالية آليات تقييم هذه الإرادات  
المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الفلسفي  
والتخلف التشريعي في حماية الإرادات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الإرادات تتأثر  
بالربط دون اعتبار

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والفلاسفة في كل أنحاء الكون اليوم

الفصل الثاني عشر

السببية بين الجريمة والسحب القانوني تمثل تحدياً  
كبيراً لمفاهيم السببية

في الأنظمة الوجودية قد ينتج ضرر واقعي من فعل  
وجودي عبر التأثير القانوني

هذا يخلق إشكاليات حول تحديد المسؤول عن النتيجة  
النهائية للجريمة

القانون التقليدي يفترض أن السبب يسبق النتيجة في  
تسلسل زمني ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالسببية الوجودية  
كأساس للمسؤولية

لا يجوز للمحاكم رفض القضايا بحجة تعقيد السببية  
القانونية

المسؤولية السببية يجب أن تمتد لتشمل العلاقات  
الوجودية في الأنظمة الوجودية



الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم السببي والتخلف التشريعي في حماية السبببات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما السبببات تعمل في أنظمة وجودية دون تنظيم

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثالث عشر

الشهود والخبراء في قضايا التلاشي يمثلون تحدياً كبيراً للإجراءات التقليدية

في الأنظمة الوجودية يحتاج القضاء إلى خبراء في علوم القانون لفهم الأدلة

هذا يخلق إشكاليات حول مؤهلات الشهود والخبراء في القضايا الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن الشهود خبراء في الأمور  
المادية المباشرة فقط

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بخبراء القانون  
كشهود معتمدين في المحاكم

لا يجوز للمحاكم رفض شهادة خبراء القانون بحجة  
تعقيد تخصصهم

المسؤولية الخيرية يجب أن تمتد لتشمل الشهادات  
الوجودية في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخبرة حق وجودي بغض  
النظر عن تخصصها

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لمؤهلات خبراء  
القانون في المحاكم

إنها ثورة في الفكر الإجرائي تربط بين العلم والقانون  
في شهادة واحدة

يجب حماية الخصوم من الجهل الناتج عن عدم فهم  
الأدلة الوجودية

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل شهادات الخبراء  
بحجة عدم الفهم

العدالة الخيرية تقتضي احترام تخصص خبراء القانون  
في النظام الخاص بكل قضية

سنكشف في الفصول التالية آليات اعتماد هؤلاء  
الخبراء المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الخبري والتخلف  
التشريعي في حماية الشهادات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخبراء يقدمون  
أدلة وجودية دون اعتماد

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والخبراء في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الرابع عشر

المعاهدات الدولية حول الحقوق الوجودية تمثل ضرورة  
حتمية للتنظيم الكوني

في الأنظمة الوجودية تحتاج الدول إلى معاهدات تنظم  
التعاون القضائي الوجودي

هذا يخلق إشكاليات حول السيادة والاختصاص  
والتنفيذ عبر الحدود الوجودية

القانون التقليدي يفترض معاهدات بين دول في مكان  
واحد في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمعاهدات الوجودية  
كأساس للتعاون الدولي

لا يجوز للدول رفض التوقيع على معاهدات وجودية  
بحجة اختلاف الأنظمة

المسؤولية الدولية يجب أن تمتد لتشمل الالتزامات  
الوجودية في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التعاون الدولي حق  
كوني بغض النظر عن الوجودي

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لمعاهدات  
وجودية قابلة للتطبيق عملياً

إنها ثورة في الفكر الدولي تربط بين الدول في معاهدة  
واحدة

يجب حماية الدول من الانتهاكات الناتجة عن اختلاف  
إدراك الأنظمة الوجودية

المحاكم لا تملك حقاً في إلغاء المعاهدات بحجة عدم  
توافق الأنظمة

العدالة الدولية تقتضي احترام التزامات المعاهدات في  
النظام الوجودي الخاص بكل دولة

سنكشف في الفصول التالية آليات صياغة هذه المعاهدات المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الدولي والتخلف التشريعي في حماية المعاهدات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الدول تتفاعل في أنظمة وجودية دون اتفاق

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والدبلوماسيين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الخامس عشر

حقوق ضحايا الجرائم الوجودية تمثل تحدياً كبيراً لحقوق الإنسان

في الأنظمة الوجودية قد يتأثر الضحية بجريمة وقعت في وعيه الوجودي تماماً

هذا يخلق إشكاليات حول حماية الضحايا وتعويضهم  
عن الضرر الوجودي

القانون التقليدي يفترض أن الضحية حاضرة في مكان  
الجريمة في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بحقوق الضحايا في  
الجرائم الوجودية

لا يجوز للمحاكم تجاهل معاناة الضحايا بحجة بعد مكان  
الجريمة الوجودية

المسؤولية الحمائية يجب أن تمتد لتشمل الضحايا في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن حماية الضحايا حق كوني  
بغض النظر عن الوجودي

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لحماية الضحايا  
في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الحقوقي تربط بين الضحايا في  
حقوق واحدة

يجب حماية الضحايا من الإهمال الناتج عن اختلاف  
إدراك الجريمة

المحاكم لا تملك حقاً في رفض دعاوى الضحايا بحجة  
تعقيد القانون

العدالة الحقوقية تقتضي احترام حقوق الضحايا في  
النظام الوجودي الخاص بكل ضحية

سنكشف في الفصول التالية آليات حماية هذه  
الحقوق المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الحقوقي والتخلف  
التشريعي في حماية الضحايا الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضحايا يعانون  
من جرائم وجودية دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والناشطين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل السادس عشر

دفاعات المتهمين في عقوبات التلاشي تمثل تحدياً  
كبيراً لحقوق الدفاع

في الأنظمة الوجودية قد يطرح المتهمون دفاعات قائمة  
على الربط الوجودي

هذا يخلق إشكاليات حول قبول هذه الدفاعات وتقييمها  
في المحاكم

القانون التقليدي يفترض أن الدفاعات قائمة على أدلة  
مادية مباشرة فقط

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالدفاعات الوجودية  
كأساس للبراءة

لا يجوز للمحاكم رفض دفاعات وجودية بحجة تعقيد  
الفيزياء الوجودية

المسؤولية الدفاعية يجب أن تمتد لتشمل الدفاعات  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدفاع حق وجودي بغض  
النظر عن طبيعته

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للدفاعات في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الدفاعي تربط بين العلم والقانون  
في دفاع واحد

يجب حماية المتهمين من الرفض الناتج عن عدم فهم  
الدفاعات الوجودية

المحاكم لا تملك حقاً في رفض الدفاعات بحجة عدم  
الإقناع التقليدي

العدالة الدفاعية تقتضي احترام الدفاعات في النظام  
الوجودي الخاص بكل متهم

سنكشف في الفصول التالية آليات تقييم هذه  
الدفاعات المعقدة ووجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الدفاعي والتخلف  
التشريعي في حماية الدفاعات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما المتهمون  
يطرحون دفاعات وجودية دون نظر

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والمحامين في كل أنحاء الكون اليوم

الفصل السابع عشر

سجون العزل الوجودي والصمت القانوني تمثل تحدياً  
كبيراً لأنظمة العقاب

في الأنظمة الوجودية قد يؤثر سجن متهم على وعيه  
المتصل مع آخرين أبرياء

هذا يخلق إشكاليات حول عدالة العزل وتأثيره على  
الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن السجن يؤثر على السجين  
فقط في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعزل الوجودي  
كأساس للعقوبة

لا يجوز للسجون تجاهل تأثير العزل على الوعي  
المتصل مع السجين

المسؤولية السجنية يجب أن تمتد لتشمل التأثيرات  
الوجودية للعزل

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العزل حق وجودي بغض  
النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للعزل في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر السجني تربط بين السجين  
والممتصلين في عقوبة واحدة

يجب حماية الكائنات البريئة من الضرر الناتج عن عزل  
المتصل

السجون لا تملك حقاً في عزل المتهمين بحجة عدم  
إمكانية فصل الاتصال

العدالة السجنية تقتضي احترام طبيعة الاتصال في  
نظام العزل الخاص بكل سجين

سنكشف في الفصول التالية آليات تطبيق هذه العزلات  
المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم السجني والتخلف  
التشريعي في حماية العزلات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العزل يؤثر على  
وعي بريء متصل

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين وإدارة السجون في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثامن عشر

إعادة التأهيل عبر استعادة الهوية تمثل تحدياً كبيراً  
لبرامج الإصلاح

في الأنظمة الوجودية قد يحتاج المتصلون مع المتهم  
لإعادة تأهيل أيضاً

هذا يخلق إشكاليات حول شمولية برامج الإصلاح في  
الأنظمة القانونية

القانون التقليدي يفترض أن إعادة التأهيل للسجين  
فقط في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بإعادة التأهيل  
الوجودي كأساس للإصلاح

لا يجوز لبرامج الإصلاح تجاهل المتصلين مع المتهم  
في التأهيل

المسؤولية التأهيلية يجب أن تمتد لتشمل الكائنات  
المتصلة في الأنظمة

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التأهيل حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لإعادة التأهيل  
في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الإصلاحية تربط بين المتهم  
والمتصلين في برنامج واحد

يجب حماية المتصلين من الإهمال الناتج عن عدم  
شمولهم في التأهيل

برامج الإصلاح لا تملك حقاً في استبعاد المتصلين  
بحجة التكلفة

العدالة التأهيلية تقتضي احترام طبيعة الاتصال في  
برنامج التأهيل الخاص بكل نظام

سنكشف في الفصول التالية آليات تطبيق هذه البرامج  
المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الإصلاحي  
والتخلف التشريعي في حماية التأهيل الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما المتصلين  
يُهملون في برامج الإصلاح

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والمصلحين في كل أنحاء الكون اليوم

الفصل التاسع عشر

التكنولوجيا الرقمية وأمن الهوية المسحوبة تمثل تحدياً  
كبيراً للأمن الكوني

في الأنظمة الوجودية قد تتطور تكنولوجيا تسمح  
بالتلاعب بالربط الوجودي

هذا يخلق إشكاليات حول حظر الأسلحة الوجودية  
والرقابة التكنولوجية

القانون التقليدي يفترض أن التكنولوجيا تعمل في مكان  
واحد في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بحظر التكنولوجيا  
الوجودية الخطرة

لا يجوز للشركات تطوير تكنولوجيا تتلاعب بالربط دون  
ترخيص كوني

المسؤولية التكنولوجية يجب أن تمتد لتشمل المخاطر  
الوجودية في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأمن التكنولوجي حق  
كوني بغض النظر عن الوجودي

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لتنظيم  
التكنولوجيا في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التقني تربط بين التطوير والأمن في  
قانون واحد

يجب حماية الكون من المخاطر الناتجة عن التلاعب  
بالربط الوجودي

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات التكنولوجيا  
الوجودية بحجة التقدم

العدالة التكنولوجية تقتضي احترام حدود التحكم في  
النظام الوجودي الخاص بكل كون

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
التكنولوجيا المعقدة ووجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التقني والتخلف التشريعي في حماية التكنولوجيا الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التكنولوجيا تتلاعب بالربط دون رقابة

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمهندسين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل العشرون

الخصوصية وبيانات المجرم المتلاشي تمثل تحدياً كبيراً للحقوق الفردية

في الأنظمة الوجودية قد تنتهك خصوصية الفرد عبر الربط مع كائنات أخرى

هذا يخلق إشكاليات حول حماية الخصوصية في الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن الخصوصية محمية في  
مكان واحد في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالخصوصية الوجودية  
كأساس للحماية

لا يجوز للجهات انتهاك الخصوصية الوجودية بحجة الربط  
الطبيعي

المسؤولية الخصوصية يجب أن تمتد لتشمل الحماية  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخصوصية حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لحماية  
الخصوصية في الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الخصوصية تربط بين الفرد  
والمتصلين في حق واحد

يجب حماية الأفراد من الانتهاك الناتج عن الربط غير  
المصرح به

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات الخصوصية  
الوجودية بحجة التعقيد

العدالة الخصوصية تقتضي احترام الخصوصية في  
النظام الوجودي الخاص بكل فرد

سنكشف في الفصول التالية آليات حماية هذه  
الخصوصية المعقدة ووجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الخصوصي  
والتخلف التشريعي في حماية الخصوصية الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخصوصية تنتهك  
عبر الربط دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والناشطين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الحادي والعشرون

الملكية الفكرية للهوية المسحوبة تمثل تحدياً كبيراً  
لحقوق المخترعين

في الأنظمة الوجودية قد تُكتشف ابتكارات عبر الربط  
مع كائنات أخرى

هذا يخلق إشكاليات حول ملكية الابتكارات الوجودية  
وحقوق المخترعين

القانون التقليدي يفترض أن الابتكار يصدر من فرد واحد  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالملكية الوجودية  
كأساس للحقوق

لا يجوز للشركات سرقة ابتكارات وجودية بحجة الربط  
الطبيعي

المسؤولية الملكية يجب أن تمتد لتشمل الابتكارات  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الملكية حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للملكية في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الملكي تربط بين المخترع  
والمتصلين في حق واحد

يجب حماية المخترعين من السرقة الناتجة عن الربط  
غير المصرح به

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات الملكية  
الوجودية بحجة التعقيد

العدالة الملكية تقتضي احترام الملكية في النظام  
الوجودي الخاص بكل مخترع

سنكشف في الفصول التالية آليات حماية هذه الملكية المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الملكي والتخلف التشريعي في حماية الملكية الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الابتكارات تُسرق عبر الربط دون حماية

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمخترعين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثاني والعشرون

العمل والعقود في حالة التلاشي تمثل تحدياً كبيراً لقوانين العمل

في الأنظمة الوجودية قد يعمل الفرد عبر الربط مع كائنات في أماكن بعيدة

هذا يخلق إشكاليات حول عقود العمل والحقوق  
العمالية في الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن العمل يتم في مكان واحد  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعمل الوجودي  
كأساس للحقوق العمالية

لا يجوز للشركات استغلال العمال عبر الربط دون عقود  
واضحة

المسؤولية العمالية يجب أن تمتد لتشمل العمل في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن العمل حق وجودي بغض  
النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج لعقود العمل في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر العمالي تربط بين العامل والمتصلين  
في عقد واحد

يجب حماية العمال من الاستغلال الناتج عن الربط غير  
المنظم

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات عقود  
العمل الوجودية بحجة التعقيد

العدالة العمالية تقتضي احترام عقود العمل في النظام  
الوجودي الخاص بكل عامل

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه العقود  
المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم العمالي والتخلف  
التشريعي في حماية العقود الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العمال يُستغلون  
عبر الربط دون عقود

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين وأصحاب العمل في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثالث والعشرون

الأسرة والزواج في الحالة الوجودية تمثل تحدياً كبيراً  
للأحوال الشخصية

في الأنظمة الوجودية قد تتشكل أسر عبر الربط مع  
كائنات في أماكن بعيدة

هذا يخلق إشكاليات حول الزواج والطلاق والنسب في  
الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن الأسرة تتشكل في مكان  
واحد في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأسرة الوجودية  
كأساس للأحوال الشخصية

لا يجوز للدول رفض توثيق أسر وجودية بحجة اختلاف  
طبيعة الربط

المسؤولية الأسرية يجب أن تمتد لتشمل الأسر في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأسرة حق وجودي بغض  
النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للأسر في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الأسري تربط بين الأفراد والمتصلين  
في أسرة واحدة

يجب حماية الأسر من الرفض الناتج عن اختلاف إدراك  
طبيعة الربط

المحاكم لا تملك حقاً في إنكار أسر وجودية بحجة  
عدم منطقية الربط

العدالة الأسرية تقتضي احترام الأسر في النظام  
الوجودي الخاص بكل أسرة

سنكشف في الفصول التالية آليات توثيق هذه الأسر  
المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأسري والتخلف  
التشريعي في حماية الأسر الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأسر تتشكل  
عبر الربط دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين ورجال الدين في كل أنحاء الكون اليوم

الفصل الرابع والعشرون

الميراث في الحقوق المسحوبة يمثل تحدياً كبيراً  
لقوانين الموارث

في الأنظمة الوجودية قد ينتقل الميراث عبر الربط مع  
كائنات متوفاة وعياً

هذا يخلق إشكاليات حول توزيع التركة وحقوق الورثة  
في الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن الميراث ينتقل في مكان  
واحد في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالميراث الوجودي  
كأساس للحقوق المالية

لا يجوز للدول رفض توزيع تركت وجودية بحجة اختلاف  
طبيعة الربط

المسؤولية الميراثية يجب أن تمتد لتشمل التركات في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الميراث حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للميراث في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الميراثي تربط بين الورثة والمتصلين  
في حق واحد

يجب حماية الورثة من الحرمان الناتج عن اختلاف إدراك  
الربط

المحاكم لا تملك حقاً في منع الميراث بحجة تعقيد  
الأنظمة الوجودية

العدالة الميراثية تقتضي احترام الميراث في النظام  
الوجودي الخاص بكل وارث

سنكشف في الفصول التالية آليات توزيع هذه التركات  
المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الميراثي والتخلف  
التشريعي في حماية التركات الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التركات تنتقل عبر  
الربط دون توزيع

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الخامس والعشرون

الصحة النفسية وصدمة الفقد القانوني تمثل تحدياً  
كبيراً للرعاية الصحية

في الأنظمة الوجودية قد يعاني المشاركون من صدمة  
نفسية عبر الربط

هذا يخلق إشكاليات حول التشخيص والعلاج في  
الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن الصدمة تحدث في مكان  
واحد في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالصحة النفسية  
الوجودية كأساس للعلاج

لا يجوز للمستشفيات رفض علاج ضحايا وجودية بحجة  
اختلاف طبيعة الصدمة

المسؤولية العلاجية يجب أن تمتد لتشمل العلاج في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الصحة حق وجودي بغض  
النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للعلاج في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الطبي تربط بين الضحية والمتصلين  
في علاج واحد

يجب حماية الضحايا من الإهمال الناتج عن اختلاف  
إدراك الصدمة الوجودية

المستشفيات لا تملك حقاً في رفض العلاج بحجة  
تعقيد الأنظمة الوجودية

العدالة العلاجية تقتضي احترام العلاج في النظام  
الوجودي الخاص بكل ضحية

سنكشف في الفصول التالية آليات تقديم هذا العلاج  
المعقد ووجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الطبي والتخلف  
التشريعي في حماية العلاج الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضحايا يعانون  
من صدمات وجودية دون علاج

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والأطباء في كل أنحاء الكون اليوم

الفصل السادس والعشرون

أخلاقيات السحب والمنح الوجودي تمثل تحدياً كبيراً  
للمبادئ الأخلاقية

في الأنظمة الوجودية قد تختلف المفاهيم الأخلاقية  
بناءً على طبيعة الربط

هذا يخلق إشكاليات حول المسؤولية الأخلاقية في  
الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن الأخلاق واحدة في مكان  
واحد في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأخلاقيات الوجودية  
كأساس للمسؤولية

لا يجوز للمجتمعات إنكار مسؤولية وجودية بحجة  
اختلاف طبيعة الربط

المسؤولية الأخلاقية يجب أن تمتد لتشمل الأخلاق  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأخلاق حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للأخلاق في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الأخلاقي تربط بين الفرد والمتصلين  
في حق واحد

يجب حماية الأفراد من الإنكار الناتج عن اختلاف إدراك  
الأخلاق

المجتمعات لا تملك حقاً في إنكار الأخلاق بحجة عدم  
التسجيل

العدالة الأخلاقية تقتضي احترام الأخلاق في النظام  
الوجودي الخاص بكل فرد

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
الأخلاق المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأخلاقي والتخلف التشريعي في حماية الأخلاق الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأخلاق تُنكر في أنظمة وجودية دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والفلاسفة في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل السابع والعشرون

المنظور الديني للموت القانوني يمثل تحدياً كبيراً للفقهاء الدينيين

في الأنظمة الوجودية قد تختلف المفاهيم الدينية بناءً على حالة الربط

هذا يخلق إشكاليات حول التكليف الديني في الأنظمة الوجودية

القانون التقليدي يفترض أن الدين مرتبط بالتسجيل  
في تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمنظور الديني في  
الأنظمة الوجودية

لا يجوز للمجتمعات الدينية إنكار تكليف بحجة اختلاف  
طبيعة الربط

المسؤولية الدينية يجب أن تمتد لتشمل التكليف في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدين حق وجودي بغض  
النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتكليف في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الديني تربط بين المسجل وغير  
المسجل في حق واحد

يجب حماية المؤمن من إنكار التكليف في أنظمة  
وجودية

المجتمعات الدينية لا تملك حقاً في إنكار التكليف  
بحجة عدم التسجيل

العدالة الدينية تقتضي احترام التكليف في النظام  
الوجودي الخاص بكل مؤمن

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التكليف  
المعقد وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الديني والتخلف  
التشريعي في حماية التكليف الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التكليف يُنكر في  
أنظمة وجودية دون اعتراف

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والعلماء في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثامن والعشرون

تحديات التطبيق العملي للنظرية تمثل عقبة كبيرة  
أمام التنفيذ الفعلي

في الأنظمة الوجودية قد تواجه القوانين صعوبات في  
التطبيق عبر الأنظمة الوجودية

هذا يخلق إشكاليات حول الإنفاذ والرقابة والامتثال  
القانوني

القانون التقليدي يفترض أن التطبيق يسير في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بتحديات التطبيق  
العملي للنظرية

لا يجوز للدول تجاهل التحديات بحجة اختلاف طبيعة  
الربط

المسؤولية التنفيذية يجب أن تمتد لتشمل التطبيق  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التطبيق حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتطبيق في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التنفيذي تربط بين النظرية  
والتطبيق في مرحلة واحدة

يجب حماية القوانين من الفشل الناتج عن اختلاف  
إدراك التطبيق

المحاكم لا تملك حقاً في تعطيل التطبيق بحجة تعقيد  
التحديات الوجودية

العدالة التنفيذية تقتضي احترام التطبيق في النظام  
الوجودي الخاص بكل قانون

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه التطبيقات المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التنفيذي والتخلف التشريعي في حماية التطبيق الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التطبيق يتم في أنظمة وجودية مختلفة دون تخطيط

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمنفذين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل التاسع والعشرون

توصيات للمشرعين المستقبليين تمثل دليلاً عملياً للتطبيق الكوني

في الأنظمة الوجودية يحتاج المشرعون إلى توصيات واضحة لتنظيم الأنظمة الوجودية

هذا يخلق إشكاليات حول الصياغة والتفسير والإلغاء  
القانوني

القانون التقليدي يفترض أن التشريع يسير في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتوصيات  
للمشرعين المستقبليين

لا يجوز للمشرعين تجاهل التوصيات بحجة اختلاف  
طبيعة الربط

المسؤولية التشريعية يجب أن تمتد لتشمل التوصيات  
في الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن التشريع حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للتوصيات في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر التشريعي تربط بين الصياغة  
والتطبيق في قانون واحد

يجب حماية التشريعات من الخطأ الناتج عن اختلاف  
إدراك الربط

المحاكم لا تملك حقاً في تجاهل التوصيات بحجة عدم  
إلزاميتها القانونية

العدالة التشريعية تقتضي احترام التوصيات في النظام  
الوجودي الخاص بكل مشرع

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه  
التوصيات المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التشريعي  
والتخلف التوصوي في حماية التشريع الوجودي

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التشريع يتم في  
أنظمة وجودية مختلفة دون إرشاد

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والمستشارين في كل أنحاء الكون اليوم

## الفصل الثلاثون

الخاتمة ورؤية الكون العقابي تمثل النهاية والبداية لهذا  
الكتاب الفريد

في الأنظمة الوجودية تنتهي الرحلة القانونية لتبدأ  
رحلة تطبيقية جديدة في الكون

هذا يخلق إشكاليات حول الخاتمة والاستمرار والتطور  
القانوني

القانون التقليدي يفترض أن الخاتمة تسير في  
تسلسل ثابت

نحن ندعو إلى الاعتراف القانوني برؤية الكون العقابي

لا يجوز للقراء تجاهل الرؤية بحجة اختلاف طبيعة الربط

المسؤولية الختامية يجب أن تمتد لتشمل الرؤية في  
الأنظمة الوجودية

هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخاتمة حق وجودي  
بغض النظر عن الاتصال

سنعرض في الفصول القادمة نماذج للرؤية في  
الأنظمة الوجودية

إنها ثورة في الفكر الختامي تربط بين البداية  
في فصل واحد

يجب حماية الرؤية من النسيان الناتج عن اختلاف  
إدراك الربط

المحاكم لا تملك حقاً في إغلاق الملف بحجة انتهاء  
الزمن القانوني

العدالة الختامية تقتضي احترام الرؤية في النظام  
الوجودي الخاص بكل كون

سنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الرؤى  
المعقدة وجودياً وقانونياً بشكل دقيق

الهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الختامي والتخلف  
التشريعي في حماية الرؤية الوجودية

لا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخاتمة تتم في  
أنظمة وجودية مختلفة دون خلود

إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق  
المشرعين والقراء في كل أنحاء الكون اليوم

ورقة بحثية تفصيلية لنظرية قانون العقوبة بالتلاشي  
الوجودي وجريمة سحب الهوية القانونية

النسخة العربية

تقدم هذه الورقة شرحاً مفصلاً لنظرية العقوبة

بالتلاشي الوجودي التي أسسها الدكتور محمد كمال  
عرفة الرخاوي

تقوم النظرية على مبدأ أن سحب الهوية القانونية هو  
أقصى عقوبة جنائية بديلة عن الإعدام البيولوجي

لا يجوز لأي جهة خارجية سحب الوجود القانوني دون  
تحمل المسؤولية القانونية الكاملة عن السحب

تم دمج مفاهيم من القانون والفلسفة وعلم النفس  
والأخلاقيات والتكنولوجيا في إطار موحد

يتم تعريف العقوبة الوجودية بأنها النظام القانوني الذي  
ينظم سحب الهوية كعقوبة قصوى

يتم اقتراح حماية قانونية للهوية كحقوق أساسية غير  
قابلة للسحب إلا بعقوبة وجودية

يتم تفصيل الآليات القانونية الدستورية والتشريعية  
لحماية هذا الحق الجديد كونياً

يتم شرح تطبيقات النظرية في قطاعات العمل والتعليم  
والأمن والتكنولوجيا

يتم مناقشة الجوانب الفلسفية والأخلاقية والدينية  
المبررة للنظرية الكونية

يتم الرد على الانتقادات المتوقعة وطرح حلول عملية  
للتحديات التطبيقية العالمية

تهدف النظرية إلى حماية المجتمع من الجناة  
الخطيرين عبر سحب الهوية بدلاً من الجسد

النتيجة المتوقعة هي مجتمع كوني أكثر عدالة وتوازناً  
يحترم العقوبة الوجودية للأفراد

يتم التأكيد على أن هذا الحق غير قابل للتصرف حتى  
بمرور الوقت أو تغير الأنظمة

يتم الدعوة لتعاون دولي لتبني معايير موحدة لحماية  
الوعي الإنساني الوجودي

تعتبر هذه النظرية إضافة نوعية للفكر القانوني  
والإنساني المعاصر في العالم أجمع

النسخة الإنجليزية

**This paper provides a detailed explanation of the  
Existential Fading Punishment Theory founded  
by Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**The theory is based on the principle that  
withdrawing legal identity is the ultimate criminal  
penalty alternative to biological execution**

**No external entity may withdraw legal existence  
without bearing full legal liability for withdrawal**

**Concepts from law philosophy psychology ethics  
and technology are integrated into a unified  
framework**

**Existential punishment is defined as the legal system regulating identity withdrawal as a supreme penalty**

**Legal protection for identity as inalienable fundamental rights except by existential penalty is proposed**

**Constitutional and legislative legal mechanisms to protect this new right cosmically are detailed**

**Applications of the theory in work education security and technology sectors are explained**

**Philosophical ethical and religious aspects justifying the cosmic theory are discussed**

**Expected criticisms are addressed and practical solutions for global implementation challenges are offered**

**The theory aims to protect society from dangerous criminals via identity withdrawal instead of the body**

**The expected outcome is a more just and balanced cosmic society respecting individual existential punishment**

**It is emphasized that this right is inalienable even with the passage of time or change of systems**

**International cooperation is called for to adopt unified standards for protecting human existential consciousness**

**This theory is considered a qualitative addition to contemporary legal and human thought worldwide**

## النسخة الفرنسية

**Ce document fournit une explication détaillée de  
la Théorie de la Puniton par Disparition  
Existentielle fondée par le Dr Mohamed Kamal  
Arafa El-Rakhawi**

**La théorie repose sur le principe que le retrait de  
l'identité juridique est la peine criminelle ultime  
alternative à l'exécution biologique**

**Aucune entité externe ne peut retirer l'existence  
juridique sans assumer une entière  
responsabilité juridique pour le retrait**

**Des concepts issus du droit de la philosophie de  
la psychologie de l'éthique et de la technologie  
sont intégrés dans un cadre unifié**

**La puniton existentielle est définie comme le  
système juridique régulant le retrait d'identité**

**comme peine suprême**

**Une protection juridique de l'identité en tant que droits fondamentaux inaliénables sauf par peine existentielle est proposée**

**Les mécanismes juridiques constitutionnels et législatifs pour protéger ce nouveau droit cosmiquement sont détaillés**

**Les applications de la théorie dans les secteurs du travail de l'éducation de la sécurité et de la technologie sont expliquées**

**Les aspects philosophiques éthiques et religieux justifiant la théorie cosmique sont discutés**

**Les critiques attendues sont abordées et des solutions pratiques aux défis de mise en œuvre mondiale sont proposées**

**La théorie vise à protéger la société des criminels dangereux via le retrait d'identité au lieu du corps**

**Le résultat attendu est une société cosmique plus juste et plus équilibrée respectant la punition existentielle individuelle**

**Il est souligné que ce droit est inaliénable même avec le passage du temps ou le changement de systèmes**

**Une coopération internationale est appelée pour adopter des normes unifiées de protection de la conscience existentielle humaine**

**Cette théorie est considérée comme un ajout qualitatif à la pensée juridique et humaine contemporaine dans le monde entier**

**د. محمد كمال عرفه الرخاوي**

